http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1409) السنة السادسة -الثلاثاء (13) كانون الثاني 2009

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

المفتش العام

سلمان النقاش

كان مكتب ضابط الامن في الوزارة او أي مؤسسة رسمية انذاك هو نفسه اداة من ادوات الضبط والرقابة المتبعة في اجهزة الامن وغالبا ما يتم تعيين ضابط الامن من خلال جهاز المخابرات او مديرية الامن العامة وكلا الجهازين تابعين الى سلطة حماية راس النظام ، تلك السلطة التي ضاعفت سطوتها بعد احداث اذار عام ١٩٩١ عندما ساهم اندحار القوات الموجودة في الكويت وهزيمتها الى زعزعة ادوات المسك الانضباطية فتخلخت سلطة النظام لتعم الفوضى في اكثر من اربعة عشر محافظة ولتكون ممتلكات الدولة مشاعة لجمهور الغاضبين ، وتؤسس هذه الاحداث نمطا من العلاقة بين اموال الدولة والمجتمع فسرته الاحداث بانه نوع من التربص والانقضاض في حال تراخي قبضة السلطة عليه.

وفي الفترة بين عام ١٩٩١ ولغاية عام ٢٠٠٣ تلك اعوام الحصار الذي فرضته قرارات مجلس الامن على النظام والتي كان فيها الدخل المتوسط للفرد العراقي يصل الى ما دون الخمسة دولارات في احسن الاحوال مع تراجع كفاءة الخدمات التي تقدمها الدولة –التعليم–الامن–الصحة– الخدمات البلدية–النقل الكهرباء–الماء.. وتقلص الاهتمام الثقافي بعد تردي الانتاج الابداعي من مسرح وسينما وقصة ورواية وشعر وفنون موسيقية وتشكيلية وهجرة اكثر المبدعين والكفاءات العلمية .. وازدياد الامراض الاجتماعية بشكل ملحوظ كالامية والدعارة والتسليب والسطو المسلح والنصب والاحتيال حيث اتضح ذلك جليا في اواسط التسعينيات ، تركزت الرقابة في هذه الفترة على نوع العلاقة مع السلطة وبالنتيجة غض ضابط الامن في وزارات الدولة الطرف عما يرتكبه الموظف من مخالفات وخصوصا تعاطيه الرشوة والعمولات حتى استفحل وباء الفساد وتفشى بكل وجوهه وانتقل جزء كبير من ادارة وانفاق المال العام بيد حفنة ملتفة حول راس النظام والذين يمثلون عمليا السلطة المنفذة لارادته مع الاخذ بنظر الاعتبار مصالحهم الشخصية اذ اسسوا طبقة خاصة انفصلت تماما عن المجتمع لما تمتعت به من امتيازات خلقتها قدرتهم المالية المكتسبة عن طريق استغلالهم للمال العام ولتصبح الوزارات ومؤسسات الدولة التي لها اتصال مباشر بحياة المواطن عبارة عن هياكل تثير حفيظته وكانها سبب شقائه.

وجسدت الأحداث التي أعقبت سقوط التمثال في ساحة الفردوس وانهيار قوة النظام بالكامل العلاقة بين المواطن والمال العام بكل اشكاله وصوره سواء اكانت موجودات مادية او بنايات او ساحات او شوارع بما حوته من ممتلكات عامة تم الاستحواذ عليها بطريقة مفرطة وكأن العملية كانت تعبر عن تفريغ لشحنات الغضب والحنق على النظام الساقط.

وعند تشكيل اولى صيغ الحكم بعد انهيار النظام بالاعتماد على قرارت مجلس الامن (١٤٨٣-١٥١١) تم استحداث مؤسسات متخصصة لحماية المال العام فتشكلت هيئة النزاهة بموجب الامر (٥٥) الصادر عن سلطة الائتلاف الموحد وانيط بها مهمة متابعة ملف الفساد في جميع اجهزة ووزارات الدولة واختصت بالتحقيق بقضاياه بدءا من عام ١٩٦٨ والشروع في تهيئة المجتمع لثقافة النزاهة والشفافية ومن مهامها ايضا اقتراح تشريعات تصب في ميدان مكافحة الفساد والزام القادة العراقيين بالكشف عن مصالحهم المالية ووضع لائحة لسلوك موظفي الدولة ملزمة لهم ، وصدر من السلطة نفسها الامر(٥٧) الذي اسس بموجبه مكتب للمفتش العام في كل وزارة او هيئة رسمية للحاجة الى تكاتف الجهود من اجل استعادة الجمهور لثقته في تلك المؤسسات ولحاجة الوزراء لكوادر مهنية مؤهلة متسمة بالموضوعية تكرس جهودها لتحسين اداء الوزارة والقضاء على اعمال الغش والتبذير واساءة استخدام السلطة حسبما جاء بديباجة هذا الامر، وهناك ايضا الامر(٧٧) الصادر من نفس الجهة الذي ابقى بموجبه على نشاطات ديوان الرقابة المالية المتخصص بمراقبة العمليات الحسابية والتدقيق المالي في جميع دوائر الدولة اذا عدلت بعض فقرات قانونه ليكون مقترنا مع نشاطات وبرامج هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين.

ومع تطور العملية السياسية في العراق والعمل بموجب قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية في عام ٢٠٠٤ الذي ثبت وجود هذه المؤسسات الرقابية وثبت ايضا في دستور عام ٢٠٠٥ الذي اقره الشعب العراقي في استفتاء عام .

ولان هذه الاجهزة جديدة على النظام الاداري العراقي واستحداثها آليات عمل تختلف كثيرا عن اساليب رقابة النظام السابق اذ افترضت كثيراً من اجراءات التحري والكشف بشفافية عن المعلومات ، وترافقا مع الفوضى العارمة التي احاطت بعملية اعادة تشكيلات دوائر ووزارات واجهزة الدولة واختلال الوضع الامني والمنافسة على المناصب السياسية وسط الاصطفافات المنبثقة مع التغير الحاصل ، ولجميع هذه الاسباب واسباب اخرى كثيرة لم تظهر تأثيرات عمل هذه المؤسسات وخصوصا مكتب المفتش العام بالقدر الذي تستطيع به تغيير الصورة الذهنية عن معنى الرقابة مما ابقى الصورة الذهنية السابقة لضابط الامن في الوزارات عالقة في اذهان المواطن ، غير ان قراءة سريعة للامر ٥٧ تؤكد ابتعاد هذه الوظيفة تماما عن هذه الصورة اذ احتوى القسم ستة منه على وصف جيد للسلطات الممنوحة للمفتش العام :-

• امكانية الوصول بدون قيود الى جميع مكاتب الوزارة والى المواقع التابعة لها التي يخضع دخولها لقيود محدودة وتلك التي يحظر دخولها وامكانية الوصول الى العاملين في الوزارة ،والاطلاع على السجلات وبيانات المعلومات والتقارير والخطط والتوقعات والامور والعقود والمذكرات والمراسلات واي مواد اخرى بما في ذلك البيانات الالكترونية الخاصة بالوزارة.

• سلطة اصدار طلبات استدعاء الشهود والاستماع الى اليمين او القسم الذي يؤديه الشهود، وسلطة الاستماع الى اقوال الشهود وتسجيلها واصدار الاوامر الملزمة لابراز السجلات والاوراق الرسمية والمدونات والوثائق بما في ذلك البيانات الالكترونية التي تعتبر ذات صلة بموضوع الاستفسار او التحقيق الجاري.

• قدرة الوصول عند اللزوم بالقدر المعقول الى رئيس أي جهاز حكومي لاغراض تتعلق بعمل المكتب ، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوزارات والادارات والوكالات والهيئات المملوكة للدولة.

• سلطة الزام العاملين في الوزارة على تبليغ مكتب المفتش العام معلومات تتعلق بما يقع في الوزارة من اعمال غش وتبذير واساءة استخدام الموارد والفساد واعمال مخالفة القانون.

ويبدو ان الهدف من هذه السلطات الممنوحة للمفتش العام يبتعد تماما عن أي غرض من شأنه حماية أي شكل من اشكال السلطة وخلا مكتب المفتش العام نهائيا من اسلوب التلويح بالسياط والايواء في الاماكن التي لا تطالها الشمس في اقبية مراكز الامن.

اذن نستطيع ان نقول بناء على ما تقدم ان مهمة المفتش العام الرئيسية هي تفقد حركة الوزارة وضبط ايقاعيتها وترتيبها وتوجيهها الوجهة التي تحقق الاهداف المرسومة لها حسب البرنامج العام للسلطة التنفيذية.. وبهذا يهيئ المفتش العام الجو المناسب والظرف المنسق والمحسوب بدقة لقرار سيكون منتجا وصائبا بالنسبة للوزير ازاء نشاط وزارته.. اذ احتوى القسم تسعة من الامر (٥٧) على ما يلي:

• يقدم المفتش العام الى الوزير تقريرا يبين فيه ملاحظاته وتوصياته المستخلصة من تنفيذ مهام المكتب

• يقوم المفتش العام بتبليغ الاجهزة المعنية بتطبيق القوانين ومقاضاة المخالفين

• يقدم كل مفتش عام الى وزيره بلاغا عن المشاكل الكبرى المتعلقة بادارة برامج الوزارة وعملياتها او اساءة استخدام مواردها او القصور في تأديتها ويبلغه فورا عن أي تدخل في عمليات المفتش العام .

وبهذا سوف يكون قرار الوزير واثقا ويدفع بقوة باتجاه الصالح العام مهما كان انتماؤه السياسي ضمن حكومة الوحدة الوطنية ، وسوف يكون مكتب المفتش العام الصمام الضامن لحق المواطن في هذه الوزارة او تلك .

اذن فان منصب المفتش العام يجب ان يبتعد قطعيا عن المحاصصة السياسية التي شملت الوزير ووكلاءه .

ومع انقضاء عام ٢٠٠٧ وما تحقق فيه من انجازات كبيرة على الصعيد الامني رفعت الحكومة شعار(عام ٢٠٠٨عاما لدحر الفساد) ويبدو ان هذا الشعار لم يكن للاستهلاك الاعلامي او السياسي بل اخذ تطبيقه العملي بخطوة بدت كثيرة الجدية وهي تكليف القاضي رحيم العكيلي في بداية كانون الثاني عام ٢٠٠٨ ليرأس هيئة النزاهة وهو قاضي ذو ذهنية متفتحة يتكيء على سجل مهني متصاعد في الاداء منذ تخرجه من المعهد القضائي عام ١٩٩٧ وتوليه المناصب القضائية في عدة محاكم عراقية ، وفي فترة قياسية اعيدت الثقة الى الهيئة وتغيرت الدعوات بالغائها الى دعوات دعم واسناد واعيد ايضا بناء الكادر البشري العامل فيها واستقطب اصحاب الشهادات العليا واصحاب الخبرات والكفاءات .. وحققت الهيئة خلال عام ٢٠٠٨ اكبرقدر من الاحالات الى محكمة الجنايات قياسا بالسنوات الماضية وتحول خطابها الاعلامي الى محاولة لبناء الثقة بين المواطن واجهزة الدولة .. وركزت على ضرورة استعادة القيم النبيلة التي يرتكز عليها الارث الحضاري للمجتمع العراقي لانها مطلوبة جدا في برامج مكافحة الفساد.

وكانت الخطوة الاخرى هي التوصل الى انشاء اللجنة الوزارية للتوصية بترشيح واقالة المفتشين العموميين والتي تتكون من الامين العام لمجلس الوزراء ورئيس ديوان الرقابة المالية ورئيس هيئة النزاهة .. اذ استطاعت هذه اللجنة ان تمنع التدخل السياسي لترشيح او اقالة المفتش العام وكانت محصنة ضد النفوذ والتدخل في اعمالها من أي جهة كانت . كما صدرت التعليمات من مجلس الوزراء باعتبار درجة المفتش العام تعادل درجة وكيل الوزارة ويحصل على امتيازاته كافة.

وشهد هذا العام ايضا انعقاد مؤتمر اتفاقية مكافحة الفساد برعاية برنامج الامم المتحدةوبعثتها في العراق لدعم جهود العراق في القضاء على الفساد والتمهيد لاعادة اعماره في المرحلة القادمة. وجرى ايضا تفعيل المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق الذي يترأسه الامين العام لمجلس الوزراء ويضم ايضا رئيس لجنة النزاهة في ابرلمان العراقي ورئيس هيئة النزاهة ورئيس ديوان الرقابة المالية ومنسق مكاتب المفتشين. العموميين..

وصار البحث عن وظيفة المفتش العام هما حكوميا جادا وتم الاعلان في الصحف المحلية والفضائيات عن حاجة الدولة لكفاءات وفق شروط حددت بدقة لشغل هذا المنصب .. وبالفعل تم اختيار وتعيين عدد من المفتشين وفق الية الاختيار المذكورة كما تم اقالة بعض المفتشين .

وفي هذا العام ايضا تم اعداد مسودات لقوانين هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين ورفعها الى مجلس النواب لاقرارها.

وهذا التاسيس لقاعدة عمل المؤسسات الرقابية ما هو الا أرضية سوف تثبت قواعد انطلاق البناء والاعمار والتنمية باقل توقعات من الهدر في الطاقات البشرية والمالية والمادية. المفتش العام طريق معبد للوصول الى اعلى درجات الاداء في الوزارات العراقية .. ليكن بعيدا عن المحاصصة وقريبا جدا من الكفاءة والقدرة على الادارة والقيادة والانتماء الوطني فهو العنصر الموحد لاداء البرنامج المعلن للسلطة التنفيذية لاي دورة انتخابية في المستقبل .

> اسس نظام الحكم الاخير في العراق قبل سقوطه في نيسان عام ٢٠٠٣ منظومة ضبط أعتمدت بالدرجة الاولى على الترويع والتخويف والعقوبات المجردة من حقوق الانسان بمفهومها الحضاري او القيمي ، فكانت جميع مؤسساته بما فيها القريبة جدا من رأس النظام تخضع لنظام رقابي طالت مجساته ادق التفاصيل في حركة المواطن حتى بات يدرك ان كل ما حوله مشروع لمراقبته فتحول هو نفسه الى اداة من ادوات الرقابة المسلطة عليه باذعانه التام لارادتها بعد ان تجسدت امامه صورة العقوبة اللامحدودة في عنفها ورعبها.

ما بين (أخويين) أحدهما انسان والآخر شيطان

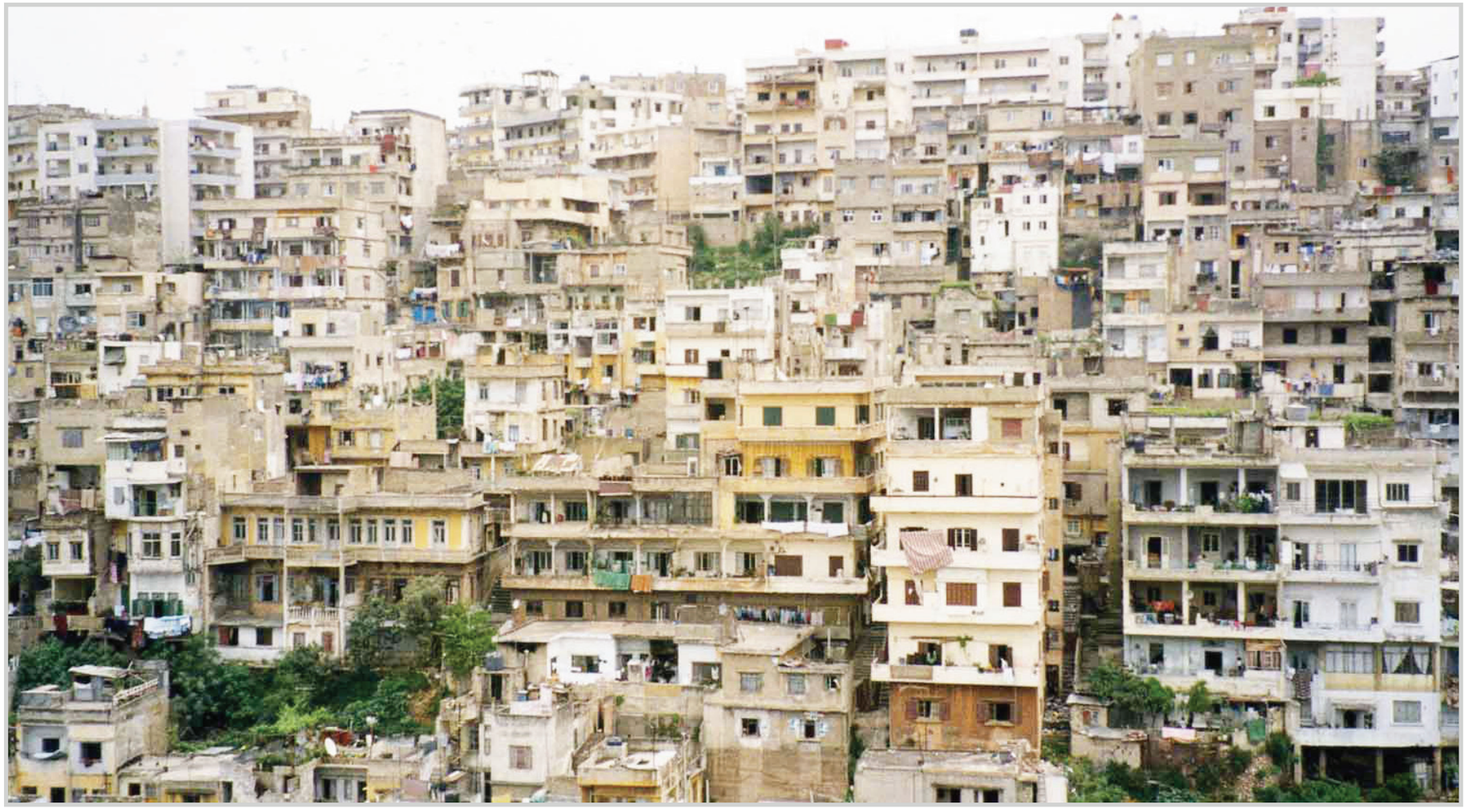

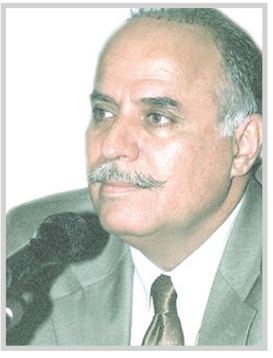

د. عبدالله المدني
البحرين

كان يطل به على مستمعي الإذاعة الرسمية لإرشادهم قبل خروجهم من منازلهم إلى الطرق الآمنة والسالكة، أي تلك التي من الممكن أن توصلهم إلى وجهاتهم المختلفة دون المرور بالحواجز الميليشاوية التي كان أصحابها لا يترددون في قتل المواطنين على الهوية أو في أحسن الأحوال تأديبهم من خلال الشتائم والرفس أو الضرب بأعقاب رشاشات الكلاشينكوف.

امتزج عمله بجرأة وشجاعة في القول

ومما لا شك فيه أن الدور الذي قام به هذا الرجل انطلاقا من نزعته المتسامحة وحبه لوطنه ونظرته المحايدة لكل مكونات هذا الوطن كان محل تقدير الكثيرين في الداخل وفي الخارج، لا سيما وأن مواقفه امتزجت دوما بجرأة لم يكن الكثيرون يمتلكونها في حينه، بدليل أنه توجه ذات مرة بمخاطبة رئيس البرلمان كامل الأسعد عبر الأثير آخذا عليه الاختباء في قصره بينما الوطن مشتعل ومقسم واللبنانيون يموتون بفعل ظواهر القنص والحواجز الطيارة والخطف على الهوية والمتاريس الفاصلة بين محاور القتال. ويقال أن الأسعد أحرج بكلام الأخوي فسارع إلى محاولة شراء صمت الرجل عن طريق إرسال شيك إليه، فما كان من الأخير إلا أن رده رغم حاجته الماسة إلى المال للإنفاق على أسرته وسط ظروف الحرب الصعبة وتوقف الأنشطة والأعمال.

استرعى اهتمام الداخل والخارج

قلنا أن شريف الأخوي استرعى اهتمام الداخل والخارج بما كان يقدمه. ففي الداخل صار برنامجه الصباحي ونبرة صوته بمثابة الترمومتر الذي يعتمد عليه اللبنانيون في تنقلاتهم وتفاؤلهم أو تشاؤمهم، رغم ما قيل عن عدم دقة بعض مضامينه، وهذا كان متوقعا في بلد خلت منه مؤسسات الدولة و كانت فيه الحواجز الميليشاوية منتشرة بكثافة وتنتقل من مكان إلى آخر بسرعة البرق. ويخبرنا الصديق الأستاذ جاسم السهلي الذي كان وقتها مديرا للخطوط الجوية الكويتية في بيروت وصديقا شخصيا في الوقت نفسه لشريف الأخوي أنه كثيرا ما اعتمد على أخبار الأخير في توجيه سائقه الخاص عند رحلة الذهاب إلى العمل أو العودة منه ليفاجئ في أحايين كثيرة بحواجز ميليشاوية تنتظره وتقطع عليه الطريق إلى مسكنه. أما خارجيا فقد تعدت شهرة الأخوي نطاق الأراضي اللبنانية إلى المهجر، بل احتل الرجل مكانا في الإعلام الغربي الذي اعتمد كثيرا على تقاريره اليومية لوصف الأحوال في لبنان، بدليل ما كتبته مجلة تايم الأمريكية الشهيرة عنه في احد أعدادها.

سيرة ذاتية مختصرة لإعلامي متميز

ولد شريف الأخوي لعائلة شيعية لبنانية وتزوج من السيدة «يمن» التي أنجبت له زينة. والأخيرة أكملت دراستها الجامعية في ايطاليا متخصصة في خطوط الأزياء والموضة، لكنها اقتفت طريق والدها بعد عودتها إلى لبنان فعملت في الإعلام المرئي من خلال قناة « هي « الفضائية وفي الإعلام المكتوب من خلال المساهمة في جريدة « النهار «. كما ورثت عن أبيها شجاعته وجرأته اللتين تجسدتا في انحيازها إلى الوطن ضد الحزب الإلهي المرتبط بالأجندة الإيرانية. حيث لم يحل مذهبها الشيعي دون إمساكها القلم لتكتب في النهار مقالا صريحا في حزيران / يونيو ٢٠٠٧ اتهمت فيه الحزب الإلهي بأنه يمارس سياسات تصعيدية من شأنها تعطيل مستقبل لبنان وتجهيل وإفقار شباب الطائفة الشيعية كي تسهل عليه التحكم فيهم، بعدما خيل للبنانيين أن زمن الحروب والمناكفات العبثية قد ولى إلى الأبد. أما حكاية شريف الأخوي مع الإعلام المسموع فيعود ابتداء إلى الخمسينات يوم أن التحق بإذاعة الشرق الادني، وذلك قبل أن ينتقل منها إلى الإذاعة اللبنانية الرسمية ليقدم مع رفيقة دربه برنامجا بعنوان «نزهة» كانا يتنقلان فيه في ربوع الأراضي اللبنانية لتعريف المستمعين ببلدهم. لكن المنعطف الأهم في حياة الرجل كان في أوائل عام ١٩٧٣ حينما طرح على المسئولين فكرة إنشاء غرفة اتصالات داخل مديرية قوى الأمن الداخلي لتوجيه الناس وتوعيتهم وخدمتهم في مشاكلهم اليومية مع الأجهزة البيروقراطية المكتظة بالفساد والمحسوبية وسؤ التصرف. وبطبيعة الحال لم يستحسن البعض وجود مثل هذه البرامج التي سوف تتولى كشف عوراتهم، خاصة مع تعمد مقدمها ذكر أسماء الضالعين في الفساد والإفساد، فجاءت المحاولة الفاشلة لاغتيال الرجل في عام ١٩٧٦ والتي نجا منها بأعجوبة. ولعل أجمل وابلغ ما كتب عن شريف هو كلمات سناء الجاك: كان يرشد الناس إلى وسائل الحصول على الخبز والماء والوقود خلال الأزمات الحادة بينما كانت عائلته تفتقد الطعام... الذين عاشوا مثلي في لبنان في عصره الذهبي الممتد من أوائل سبعينات القرن المنصرم إلى منتصفه، وتحديدا أولئك الذين عاصروا كلا أو جزءا من حربه الأهلية العبثية، لا بد وأنهم حينما يختلون بأنفسهم لاستعادة شريط ذكريات تلك الأيام الغابرة يتذكرون اسم المرحوم « شريف الأخوي « أستاذ الأدب العربي الذي سرقه الإعلام المسموع وحوله إلى نجم، بل الذي استطاع من خلال المذياع أن يؤسس لاحقا لما سمته سناء الجاك في الحياة البيروتية باسم الإعلام الأمني. فقد قام هذا الرجل الذي فارق دنيانا في عام ١٩٨٦ من دون أن يفوضه أحد ومن دون أي انتماء سياسي أو حزبي بمبادرة كانت وقتها الأولى من نوعها، ونقصد بذلك تقمصه لدور شرطي أو ضابط المرور من خلال برنامج صباحي كان يخاطب الذين يغتالون الوطن بصوت متهدج قائلا « يا معدومي الضمير والقلب والعقل ارحموا الشباب والأطفال والنساء والشيوخ.

لماذا نتحدث عن شريف الأخوي اليوم؟

وتطرقنا اليوم إلى ذكرى شريف الأخوي العطرة ليس إلا بسبب ظهور « أخوي ثان مؤخرا، وتحوله إلى مادة إعلامية خصبة، لا سيما بعد اتهامه بالضلوع في عملية مومباي الإرهابية في السادس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٨. و المقصود هنا الباكستاني « زكي عبدالرحمن الأخوي « الذي يكني نفسه أحيانا بعبدالله عزام تيمنا بكبير المقاتلين العرب في أفغانستان. وهذا الرجل يختلف بطبيعة الحال عن الأخوي اللبناني جملة وتفصيلا، فعلى حين نذر الأخوي اللبناني نفسه للسلام والمحبة ومحاربة العنف والفساد باشكالهما المختلفة، نذر الأخوي الباكستاني نفسه لإزهاق الارواح البريئة وسفك الدماء وان ادعى خلاف ذلك، وهو ما اضطر معه المجتمع الدولي ومجلس الأمن والدول الكبرى إلى إدراج اسمه وأسماء ثمانية من رفاقه على لائحة الإرهاب الدولية، وبالتالي اضطرت سلطات بلده، من بعد تردد وتهرب، إلى فرض الإقامة الجبرية عليه وختم مكاتب حركته المتشددة « جماعة الدعوة إلى القرآن والسنة» بالشمع الأحمر.

جماعة الدعوة إلى القرآن والسنة

والحركة الأخيرة، شأنها شأن رديفتها المسماة « لاكشار طيبة « من الحركات التي تنتهج النهج السلفي المتشدد، وهي لئن قالت بأن هدفها هو الدعوة إلى صحيح الإسلام وتخليصه مما تعلق به من بدع، فان هدفها الآخر هو سياسي ويتجسد في تحرير كشمير مما تسميه الاحتلال الهندوسي وإقامة الدولة الاسلامية الخالصة علي ترابها. والحركة على عكس ما قد يتخيله البعض ليست مجرد رجال مسلحين ومؤسسات ومكاتب ومعسكرات وإنما شبه دويلة ضمن الدولة الباكستانية وتعتمد في وجودها على الاكتفاء الذاتي. حيث استغل زكي الأخوي ما يتحلى به مظاهر الورع وما يتقنه من ثقافة سلفية وما يجيده من نفاق وتزلف وتمسكن للتقرب من دول و جماعات وصناديق مالية وخيرية شرق أوسطية بغية كسب عطفهم والحصول منهم على الصدقات والزكوات والتبرعات المجزية التي استخدمت لاحقا في شراء أراض شاسعة في ضاحية مريدكي في مقاطعة البنجاب الباكستانية المتاخمة للأراضي الهندية لإقامة المعاهد والمساكن والمكاتب (٢٥٠٠ وحدة مكتبية وسكنية) والمجمعات التجارية والعيادات الطبية التي قامت بادوار مهمة في أوقات الهزات الأرضية والمزارع المنتجة لمختلف المحاصيل علاوة على الألبان والبيض، ناهيك عن إنشاء معسكرات التدريب التي من اشهرها وأضخمها « معسكر عبدالله بن مسعود « الذي يدرب ويخرج سنويا المئات من الانتحاريين.

نوعان من المعاهد

والذين اتيحت لهم فرصة مشاهدة الأشرطة المصورة عن معاقل هذه الحركة، شاهدوا بجلاء كيف أن معاهدها (١١ معهدا ضخما) تنقسم إلى نوعين: نوع قديم تدرس فيه المواد الدينية كي ينمو المتلقي على ثقافة الطاعة والولاء الأعمى والاستشهاد دون نقاش أو جدال، ونوع حديث تدرس فيه المواد العصرية من كيمياء وفيزياء ورياضيات، لكن ليس بهدف تأهيل المتلقي لدخول عالم الأعمال والعمران، وإنما بهدف التعرف على أساليب صنع وزرع المتفجرات ، وبالتالي تدمير الكون وقتل اكبر عدد من الأنفس البريئة دون رحمة أو تمييز.

تشاتشو

ولد زكي الأخوي الذي يعرف عند أنصاره الصغار باسم « تشاتشو « أي العم في بلدة « أوكارا « الباكستانية قبل نحو ٤٨ عاما، وترشدنا المعلومات القليلة المتوفرة عنه انه عمل كمرشد ديني و مدرب عسكري في أماكن كثيرة من تلك التي شهدت في السنوات الأخيرة اضطرابات وأعمالا إرهابية مثل الشيشان والبوسنة والعراق واندونيسيا وجنوب الفلبين.

هزيمة كارغيل تغير مخططات الحركة

وفي عام ١٩٩٩ ، وخلال تجمع ديني سنوي أقيم في مريدكي التي تبعد نحو ٣٠ كيلومترا عن مدينة لاهور، ألقى الرجل خطابا أعلن فيه بصراحة ضرورة مراجعة وتغيير كافة سياسات وخطط حركته إزاء الهند، بعدما « انسحبت باكستان من مرتفعات كارغيل تحت ضغوطات إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على نظام نواز شريف». وهكذا اعتبر زكي الأخوي أن ما انتهت إليه أزمة كارغيل هزيمة جديدة لبلاده باكستان على أيدي الهنود، وبالتالي ضرورة الانتقام عبر استخدام وسائل جديدة مثل ضرب الأهداف المدنية – مثل شبكات السكك الحديدية والمجمعات التجارية – داخل كبريات المدن الهندية، وهو ما تم بالفعل لاحقا حينما بدأت حركته بالتعاون مع حركات مشابهة أخرى بضرب شبكات سكك الحديد الهندية وبعض المجمعات التجارية والأسواق المزدحمة.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com